المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد الثاني والعشرون – يناير 2024م

تصور مقترح للتحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم بالمملكة العربية السعودية

د. عبد الله بن عبد العزيز الغليقة
أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المشارك – كلية التربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المستخلص

هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح للتحول إلى الاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، عن طريق التعرف على واقع التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية، والكشف عن المعوِّقات التي تواجه هذا التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، وتحديد متطلبات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتمثل مجتمع الدراسة من جميع رؤساء الأقسام بجامعة القصيم وعددهم (١٩٢) رئيس قسم، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة وطبقت هذه الأداة على جميع أفراد مجتمع الدراسة باتباع أسلوب الحصر الشامل، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها: أن أفراد الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على واقع التحول لاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٠٧)، كما أنهم موافقون بدرجة عالية على المعوِّقات التي تواجه عملية التحول للاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية، بمتوسط حسابي (٣,٥٠)، كما تبينت موافقتهم أيضًا بدرجة عالية على متطلبات التحول للاقتصاد المعرفي بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٥).

الكلمات المفتاحية: التحول، الاقتصاد المعرفي، جامعة القصيم.

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد الثاني والعشرون – يناير 2024م

A proposed vision for the transformation of the knowledge economy at Al-Qassim University in the Kingdom of Saudi Arabia

Abstract:

The study aimed to build a proposed perception of the transition to the knowledge economy at Qassim University, by identifying the reality of the transformation to the knowledge economy at Qassim University from the point of view of the heads of scientific departments, revealing the obstacles facing this transformation of the knowledge economy at Qassim University, and identifying the requirements for the transformation of the knowledge economy at Qassim University. The study followed the descriptive survey approach, and represented the study population of all heads of departments at Qassim University, numbering (192) head of department, and the questionnaire was used as a tool for the study and this tool was applied to all members of the study community by following the comprehensive inventory method, and the study reached a number of results, including: The study members agree to a moderate degree on the reality of the transition to a knowledge economy in Saudi universities, with an arithmetic average of (3.07), and they also agree to a high degree on the obstacles facing the transition process to the knowledge economy In Saudi universities, with an arithmetic average of (3.50), they also agreed to a high degree on the requirements of the transition to the knowledge economy with an arithmetic average of (4.15).

Keywords: transformation, knowledge economy, Al-Qassim University.

أولًا- الإطار العام للدراسة:

مقدمة الدراسة:

يتميز العصر الحالي بالتجديد والتطوير في شتى المجالات، ومنها التعليم، والذي يسعى القائمون عليه لجعله خاضعًا للمنافسة والتطوير وتحقيق التنمية المستدامة لكافة المجتمعات، وذلك بالتركيز والاهتمام بالإنسان لكونه المورد البشري الأساس الذي يسن ويشرع ويفرض هذا التطور؛ مما أدّى إلى زيادة الاستثمار في تعليمه لتحسين مستوى حياته.

ومع زيادة الاهتمام بالتعليم في دول العالم، فقد أصبح من الضرورة تشجيع الاستثمار في التعليم لاستمرار عمليات البناء والتطوير في اقتصاديات هذا المجال (القطاونة، ٢٠١٣م)؛ حيث يُمثّل التعليم أهم الأدوات المؤثرة في عملية التنمية الشاملة، إذ إن تَقدّم الأمم يُقاس بمستواها المعرفي، وقدرتها على استثمار الموارد؛ لتحقيق مُتطلّباتها المعرفية والتنموية المستدامة (لاشين والقرينة، ٢٠١٧م). ويذكر الوادعي (٢٠٢٠م) أن مؤسسات التعليم العالي تعد من أهم المؤسسات التي تقُود التنمية الشاملة في أي مجتمع؛ لأن لها عظيم الأثر في تحقيق الاستفادة المثلى من كل ما تملكه الدولة من خبرات معرفية متميزة وبنية تحتية كبيرة، وإمكانات علمية، واستثمارها تربويًّا بما يعود بالنفع على المجتمع بكافة قطاعاته.

وأشار الخليفة (٢٠١٤م) إلى أن المؤسسات الجامعية شهدت تحوّلًا جذريًّا في أدوارها التعليمية والبحثية؛ إذ تسير بخطوات نحو زيادة إنتاجية الجامعات، وتهيئة فرص النمو الاقتصادي داخلها من خلال العمل في مشاريع بحثية استثمارية، والمشاركة في التطوير التقني، والانفتاح على المجتمعات، وتكوين الشراكات مع مُؤسسات المجتمع المختلفة. ويؤكد العزيزي (٢٠١٩م) على أن إنتاج المعرفة وتطويرها مهم في بنَاء مُجتمع المعرفة، ودعم الاقتصاد القائم على هذه المعرفة. وتمثل الجامعات دورًا مهمًّا في تحقيق الاقتصاد المعرفي، وأصبح الاستثمار في التعليم استثمارًا في تكوين رأس المال البشري والعلمي، والذي لا غنى للاقتصاد المعرفي عنهما، نظرًا لدورهما المهم في نجاحه وتطوره وتميزه في تحقيق العوائد المرجوّة.

وهذا ما نصت عليه رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، في سعيها نحو التحول للمنافسة العالمية والريادة في مُختلف المجالات، وبناء اقتصاد قوي يقوم على أساس الاهتمام بالعنصر البشري، والارتقاء بجودة التعليم الجامعي، وسَدّ الفجوة بين الـمُخرجات التعليمية ومُتطلّبات سوق العمل، وضرورة الاستثمار الأمثل في مجال التربية والتعليم، والتشجيع على الابتكار والمنافسة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٦م).

ومن هُنا تتضح الضرورة لإجراء مثل هذه الدراسات التي تقدم تصورًا للتحوّل للاقتصاد المعرفي في الجامعات؛ لأنها منطلق الرقي المجتمعي، ومن خلالها تتحقق الاستمرارية في التطوير والنهضة الدائمة.

مشكلة الدراسة:

يأتي اهتمام الجامعات في المملكة العربية السعودية بالاقتصاد المعرفي متوافقًا مع الضرورة الحتمية التي يفرضها واقع العصر الحالي، من أجل ضمان استمرار فعالية هذه المؤسسات، وبقائها في ظل التحولات العالمية المتسارعة. وقد ركّزت رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية على الاستثمار في التعليم، باعتباره أحد أهم مقوّمات استدامة الاقتصاد وتنوعه، وذلك من خلال تطوير المقررات والمهارات والقدرات، وتحقيق الاستفادة القصوى منها، حيث إن هذا الاقتصاد يعتمد على القُوى العاملة ذاتَ الإنتاجية العالية والمستوى التعليمي الرفيع، مع الارتباط الوثيق بمصادر المعرفة العالمية، وتوفر بيئة اجتماعية مُحفّزة وجاذبة للمواهب (وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، ٢٠١٦م).

إن الاقتصاد المعرفي المقترن بالتكنولوجيا هو اقتصاد السرعة الفائقة، فإذا كان الاقتصاد التقليدي في العصر الصناعي هو اقتصاد الحركة البسيطة، فإن الاقتصاد المعرفي هو اقتصاد الحركة السريعة (نجم، ٢٠٠٨م)، كما أن التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي يصنع تحديًا أمام إدارة مؤسسات الدولة، ففي ظل الاقتصاد التقليدي كان التحدي الذي يواجه المؤسسات هو كيفية إدارتها للندرة في الموارد مثل: الأموال، المعدات، اليد العاملة، والتي تتناقص بالاستخدام، أما في ظل الاقتصاد المعرفي فقد انتقل التحدي إلى كيفية إدارتها للوفرة، حيث تحول الاهتمام إلى إيجاد الوفرة في المعلومات، والمعرفة التي تزداد قيمتها بالاستخدام، فقد أصبحت المعرفة ورأس المال الفكري أهم مستلزمات الاقتصاد المعرفي والموجودات الأكثر أهمية في المؤسسات.

ولعل مما زاد من مبررات التحول إلى الاقتصاد المعرفي وزيادة أهميتها هو النمو السريع للمعرفة، وظهور فروع علمية جديدة واتساع مجالات البحث والتطور، إضافة إلى التطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم حاليًّا في مختلف المجالات العلمية والتقنية. حيث أشارت دراسة الشمري (٢٠١٢م) إلى أنّ الجامعات السعودية قد تم تهيئتها، وتوجيهها ومدها بالإمكانات المناسبة لبناء هذا الاقتصاد المعرفي، والذي من خلاله تستطيع مواكبة كل التغيرات المتسارعة في هذا العصر، من خلال قدرتها على التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وسوق العمل في استثمارها للأبحاث العلمية لحلّ المشكلات التي تواجه هذا المجتمع.

كما أكدت على ذلك نتائج دراسة الصمادي (٢٠١٢م) والتي توصلت إلى أن إمكانية تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن كانت بدرجة عالية في مجالي التخطيط والبنية التحتية. بينما جاءت نتائج دراسة رمضان (٢٠١٥م) لتبين أن درجة توفر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود متوسطة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وبدرجة عالية من وجهة نظر الطلاب.

إلا أن دراسة الحسنات (٢٠١٧م) خلصت إلى وجود ضعف في الاستثمار في البنية التّحتية للجامعات، ومن ذلك الضعف الحاصل في تسويق مرافق الجامعة للمجتمع المحلي، وهو ما أكّدته نتائج دراسة الحمادي وسالم (٢٠١٧م)؛ حيث ذكرت أن الجامعات الحكومية السعودية تمتلك مقومات غير مُستغلة لم يتم الاستثمار فيها، وهي تُمكّنها من تحقيق الاكتفَاء الذّاتي.

أما دراسة عسيري (٢٠١٧م) فقد جاءت نتائجها لتؤكد وجود هذا الضعف في تسويق البحوث العلمية بالجامعات السعودية، وكذلك وجود قصور في توضيح دور مؤسسات المجتمع في تقديم المعرفة. بينما جاءت نتائج دراسة الأغا (٢٠١٧م) لتؤكد على ضرورة وضع مؤشرات واضحة لتعريف أعضاء هيئة التدريس بأساليب الاقتصاد المعرفي.

وإضافة إلى ما سبق أوضحت نتائج دراسة النمر (٢٠١٨م) أن دور جامعة نجران في تحقيق الاقتصاد المعرفي جاء بدرجة متوسطة، وتوصلت نتائج دراسة أبي شعيرة (٢٠١٩م) إلى أن ممارسة جامعة حائل للاقتصاد المعرفي جاءت بدرجة

متوسطة، وهو ما أكدته نتائج دراسة الحسن (٢٠٢٠م) أن إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلّبات تحقيق التحول للاقتصاد المعرفي جاء بدرجة عالية جدًّا في جامعة السودان، وأنه يجب تأكيد أهمية إدارة الجامعة في تفعيل اقتصاد قائم على المعرفة وتعزيزه.

وتأسيسًا على ما سبق، وفي ظل التحولات العالمية والتحديات المعاصرة، والتطور المعرفي والتكنولوجي، واهتمام الدول بما فيها المملكة العربية السعودية بمفاهيم الاقتصاد المعرفي، تأتي هذه الدراسة لتقدم تصورًا مقترحًا للتحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم.

أسئلة الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عمّا يلي:

١. ما واقع التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية؟
٢. ما معوِّقات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية؟
٣. ما متطلبات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية؟
٤. ما التصور المقترح للتحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح للتحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، عن طريق التعرف على واقع هذا التحول، والكشف عن الصعوبات التي تواجهه، وتحديد متطلباته من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية بالجامعة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال:

الأهمية النظرية:

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد الثاني والعشرون – يناير 2024م

تتضح الأهمية العلمية من أهمية الاقتصاد المعرفي، والذي يعد اتجاهًا حديثًا في اقتصاديات التعليم، كما أنه من المؤمل إسهام هذه الدراسة في بناء إطار نظري علمي للتحول للاقتصاد المعرفي في المؤسسات الجامعية، وهو ما يتفق مع توجّهات المملكة العربية السعودية في رؤيتها ٢٠٣٠، من أجل التحول إلى الاقتصاد المعرفي وتجويد بيئة التعليم الجامعي.

الأهمية العملية:

يؤمل أن تساعد نتائج هذه الدراسة جامعة القصيم في قياس واقعها الحالي للتحول للاقتصاد المعرفي، وتحديد ما يواجه هذا التحول من معوقات لتجاوزها والتغلب عليها، وكذلك ما يلزم من متطلبات لإجراء هذا التحول من خلال التصور المقترح الذي تقدمه. كما أنه يؤمل أن تساعد نتائج هذه الدراسة المخطّطين والمهتمين باقتصاديات التعليم الجامعي؛ لكُون الدراسة قد تُعدُّ مرجعًا علميًّا للقائمين على التحول للاقتصاد المعرفي في التعليم الجامعي.

حدود الدراسة:

الحد الموضوعي: اقتصرت هذه دراسة على تقديم تصور مقترح للتحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم بالمملكة العربية السعودية.

الحد الزماني: طُبّقت هذه الدراسة في العام الجامعي ١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٣م.

الحد المكاني: اقتصرت هذه الدراسة على جامعة القصيم.

الحد البشري: رؤساء الأقسام العلمية بجامعة القصيم.

مصطلحات الدراسة:

- **الاقتصاد المعرفي:**

التعريف الاصطلاحي: "هو الاقتصاد القائم على البشر، الذين يجمعون بين عناصر الذكاء والمعرفة والإبداع، وتكُون المعرفة هي المحرك الأساس للنمو الاقتصادي، بامتلاكهم مهارات دائمة التغيير والتجديد المعرفي، والقادرة على توليد معرفة جديدة من خلال نظام تعليمي كُفء" (جايل، ٢٠١٥م، ص١٨).

ويُعرَّف إجرائيًّا بأنه : منظومة متكاملة تقوم على إنتاج المعرفة، وتوليدها، وخزنها، ونشرها وتوزيعها، وتوظيفها، وجعلها المُحرك الأساس للاستثمار في رأس المال الفكري والبشري؛ بهدف تطوير منظومة التعليم الجامعي، من خلال توظيف البحث العلمي، والاعتماد على الكوادر المؤهلة، لاستيعاب التغيرات الجارية في هذا العصر والاستفادة منها في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، والتطوير المستمر في بيئة تقنية تُشجّع على نشر المعرفة، وإنتاجها ضمن إطار يتصف بالـمُساءلة والتقويم والمشاركة المجتمعية؛ لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية على المجتمع بشكل عام.

ثانيًا- الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة:

الاقتصاد المعرفي في الجامعات:

مفهوم الاقتصاد المعرفي:

ظهرت في البداية مجموعة من المسميات التي تعبر عن الاقتصاد المعرفي، مثل: اقتصاد المعلومات، والاقتصاد الرقمي، واقتصاد الإلكتروني، والاقتصاد الافتراضي، والاقتصاد القائم على المعرفة وغيرها، وتعبّر تلك المسميات عن اقتصاد واحد تفرضه المعرفة، كما وقد اختلف المختصون في تفسيره، وتناولوه من عدة اتجاهات بحسب رؤية كل منهم تجاهه؛ ولعل ذلك بسبب حداثته.

وقد عرّفه البنك الدولي (World Bank) بأنه: "الاقتصاد الذي يُحقّق استخدامًا فعالًا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتضمّن هذا جلب المعارف الأجنبية وتطبيقها، بالإضافة إلى تكييف المعرفة وتكوينها؛ من أجل تلبية احتياجاته الخاصة (ربحي، ٢٠١٨م). وقد عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه: "نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكافة مجالات النشاط المجتمعي، والاقتصاد والمجتمع المدني، وصولًا إلى ترفيه الناس؛ أي إقامة

التنمية الإنسانية، ويتطلّب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية" (شاهين، ٢٠١٨م، ص٢١).

ويتضح مما سبق أن الاقتصاد المعرفي في الجامعات يقصد به: الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة من خلال الإفادة من التقنية الحديثة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في المحيط الاقتصادي، ليصبح أكثر استجابة مع تحديات العولمة وتقنية المعلومات والاتصال.

أهمية الاقتصاد المعرفي في الجامعات:

أصبحت المعرفة والتي يتضمنَّها الاقتصاد المعرفي أسَاس توليد الثروة في الاقتصاد، وزيادتها وتراكمها، لذا فهو يعد مصدرًا لتحقيق القوة الاقتصادية. وتتضح أهمية هذا الاقتصاد من خلال الإسهامات التي يقوم بها هذا الاقتصاد المعرفي وتقنياته، والتي تقوم على الاستخدام الكثيف للمعرفة والعلم، وقد أشارت دراسة بشير (٢٠١٩م) إلى عدد من هذه الإسهامات، والتي تتمثّل في إسهام هذا الاقتصاد في المعرفة العلمية والعملية اللازمة لتوليد الثروة، وزيادتها وتراكمها، وفي تحسين الأداء، وزيادة الإنتاجية، وتخفيض تكلفة الإنتاج، وتحسين نوعيته باستخدام وسائل وأساليب تقنية متقدّمة يتطلّبها اقتصاد المعرفة، كما أنه يُسهم في توليد فرص عمل جديدة في المجالات التقنية المتقدّمة، خاصةً التي تتطلّب المهارات العلمية والعملية المتخصّصة، بالإضافة إلى إسهامه في تجديد الأنشطة الاقتصادية وتطويرها؛ وبالتالي تحقيق استمرارية تطوير الاقتصاد ونموه بسرعة واضحة، كما أنه يسهم في تحوّل مسار المنظمات المعاصرة، من كثافة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات إلى مسار المنظّمة المكثّفة معرفيًّا، أو المنظمة المتعلّمة، وذلك عن طريق تفعيل عمليات البحث والتطوير بوصفها محركًا للتغيير والتنمية.

كما يتسم الاقتصاد المعرفي بكونه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، حيث إن أغلب الموارد الأخرى تنفد من جراء الاستهلاك، بعكس المعرفة التي تزداد بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة بين كل الأطراف المستفيدة. كما تبرز أهميته أيضًا من خلال إسهامه في خلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغى فيها حدود المكان والزمان، وذلك عبر

التقنيات الملائمة التي يعتمدها، ومن ذلك مثلًا: التجارة الإلكترونية التي توفر الكثير من المزايا منها تخفيض التكاليف ورفع الكفاءة والسرعة في المعاملات . كما أن في الاقتصاد المعرفي يكون الاعتماد على العمل المعرفي أكثر من العمل البدني (بن جيمة، ٢٠١٨)

يتضح مما سبق أن الجامعات تعد المركز المهم في ضمان الاقتصاد المعرفي، من خلال إنتاجها للمعرفة ونشرها وتوظيفها، وإنتاجها في جميع المجالات؛ لإحداث مجموعة من التغيرات في المحيط التعليمي الخاص بها، والمحيط المجتمعي المستفيد من خدماتها، وذلك عن طريق تحسين نوعية التعليم المقدّم للطلاب والطالبات، بالإضافة إلى توفير فرص عمل متعددة للأفراد، وتقديم المساهمات المجتمعية لرقي المجتمع ورفاهيته.

ركائز الاقتصاد المعرفي في الجامعات:

يقوم الاقتصاد المعرفي على أربع ركائز، وقد ذكرها كل من قاش وهولي (٢٠١٣م)، وعلة (٢٠١٤م)، وهي:

- الابتكار والبحث والتطوير:

ويعد مقياسًا لمستوى البحث والتطور التقني في المنشأة، والذي بدوره يعكس القدرة على الابتكار وتطبيق تقنيات جديدة. ويقوم على نظام فعّال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية فيما بينها، ويكون قادرًا على الحكم على قدرة الجامعات على إنتاج المعرفة وتطويرها، وتوليد أفكار جديدة واستثمارها، من خلال الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية، التي تستطيع مواكبة الثورة المعرفة المتنامية، واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

- التعليم والتدريب والتنمية المهنية البشرية:

ويُعدّ المدخل الأساس للاقتصاد المعرفي؛ لأنه من الاحتياجات الضرورية في متطلبات التنافسية الاقتصادية. وهو يركّز على تأهيل العاملين وتدريبهم في الجامعات، والمجتمع على حد سواء، من خلال إنشاء

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد الثاني والعشرون – يناير 2024م

مراكز للتدريب والتأهيل والتعليم المستمر؛ للوصول إلى أفراد وجماعات تتميّز بالمهارة والإبداع، ودمج التقنية الحديثة في العمل، وتطوير المناهج والبرامج بصفة مستمرة.

- البنية المعلوماتية:

وتعد الركيزة التي تشمل كل ما يتعلّق بالجوانب الخاصة بنشر المعلومات عبر وسائل الاتصالات والإعلام، وتتمثّل في البنية الأساس التي تُسهم في تحقيق أهداف الجامعات الاستثمارية، وتدعم مشاركة القطاع الخاص، والتي من خلالها يسهّل توفير المعلومات الضرورية بما يتكيّف والحاجات الموجودة والمطلوبة؛ دعمًا للنشاط الاقتصادي وإنتاجًا للقيمة المضافة والميزة التنافسية.

- الحاكمية الرشيدة:

وهي التي تقوم على أسس اقتصادية قوية، وقيادة تؤمن وتتبنى عمليات الاقتصاد المعرفي وتدعمها، وتتمثّل في: وضوح الأنظمة والقوانين، والآليات المتبعة في الاستثمار التربوي للجامعات، من خلال صياغتها بأسلوب وواضح تحدّد فيه الحقوق والواجبات، وتهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة واستفادة.

والركائز الأربع سالفة الذكر، والتي يرتكز عليها الاقتصاد المعرفي تجعل الجامعات تحقّق العديد من الفوائد عن طريقه، وقد ذكر الهاشمي والعزاوي (٢٠١٠م)، عددًا منها، وهي: أنه يعمل على تحفيز الجامعات على التجديد والابتكار والاستجابة لاحتياجات السوق والمستفيدين، كما أنه يدعم نشر المعرفة، وتوظيفها، وإنتاجها، واستثمارها، كما ويعمل على تحقّيق التبادل الإلكترونيّ، ويساهم في تحقّيق مُخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية، كما أنه يعمل على إعطاء المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.

مما سبق يتضح أن الاقتصاد المعرفي يقوم بشكلٍ أساس على المعرفة، والتي تؤدي دورًا مهمًّا فيه، حيث زاد حجم المساحة التي تُمثّلها المعرفة في كافة المجالات، إلى جانب وجود بنية تحتية من تقنية المعلومات

والاتصالات التي تسهّل توليد المعرفة، وخزنها، وصناعتها، ونشرها في بيئة يسودها الإبداع والابتكار في ظل الـمُساءلة والتقويم البنّاء.

دور إدارة المعرفة في الاقتصاد المعرفي:

تعد إدارة المعرفة المدخل الرئيس للاقتصاد المعرفي، الذي يقوم في أساسه على العمليات الجوهرية لإدارة المعرفة، من توليد وخزن ونشر وتطبيق للمعرفة، فدخول الجامعات في الاقتصاد المعرفي مرهون بكفاءة برنامجها لإدارة هذه المعارف، والذي يقوم على أمور، منها: الاعتراف بالمعرفة، ورأس المال الفكري بوصفهما موجودات جوهرية ذات أهمية هي أعظم من الموجودات المادية الملموسة، والاعتماد على استراتيجيات ملائمة لذلك في إدارتها لهذه المعرفة، ووجود هياكل تنظيمية مرنة، ونماذج إدارية جديدة، والتركيز على المهارات والقدرات والخبرات للموارد البشرية، وإقامة بيئة تنظيمية تعتمد على نشر المعرفة ومشاركتها (الكبيسي، ٢٠٠٥م).

كما يمكن للموجودات المعرفية الكامنة في عقول البشر أن تلعب دورًا رئيسًا في الاقتصاد المعرفي، حيث تحتاج هذه المعرفة لإدارة فاعلة لاستخراجها، ومعالجتها، ثم استثمارها وتطبيقها، حيث توفر إدارة المعرفة كافة العمليات والتقنيات اللازمة لذلك، والانتقال من مرحلة البحث إلى مرحلة التطبيق، كما تعمل إدارة المعرفة أيضًا على تقديم طريقة واضحة وعملية مرنة للتعامل مع تحديات الاقتصاد المعرفي بطريقة نظامية، حيث إن إدارة المعرفة تقوم على إنتاج المعرفة ذاتها، والتي تعد المورد الرئيس الذي يقوم عليه الاقتصاد المعرفي (بن جيمة، ٢٠١٨م).

متطلبات التحول للاقتصاد المعرفي في الجامعات:

تبذل النظم التعليمية اهتماما كبيرا لتوفير مُتطلَّبات التحول إلى الاقتصاد المعرفي؛ نظرًا للدور الذي تؤديه تلك الـمُتطلّبات في اكتساب ميزة تنافسية للمؤسسة التعليمية وتعزيزها. وفي ظل توجّه الجامعات على مستوى

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد الثاني والعشرون – يناير 2024م

العالم إلى التحول نحو الاقتصاد المعرفي؛ فإنها أصبحت تهتم بتحويل التعليم الجامعي إلى بيئات تقوم على التعلم الفعّال والنشط، بالإضافة إلى تخصيص الكوادر الإدارية، وتوفير نظم إدارية ومعلوماتية مبنية على الحاجات التي تمكّن الأفراد من ممارسة التعلّم على نطاق أوسع (الشمري،٢٠٢٢م).

وقد حدد محمد (٢٠١٣م) مجموعة من الـمُتطلّبات التي تمحورت حول الجانب البشري، بوصفها إحدى أهم مُتطلّبات التحول للاقتصاد المعرفي، ومن ذلك: الاعتراف بالمعرفة بوصفها موجودات جوهرية، أكثر من كونها موجودات مادية ملموسة، وجود تنظيمات شبكية وهيكلية مرنة ونماذج إدارية جديدة، واستبدال الوحدات القديمة بوحدات معرفية مستقلة ومتصلة، الإنتاج المتعدّد والمتنوّع للسلع والخدمات، والتركيز عل مهارات الموارد البشرية وقدراتها وخبراتها، وتوفر المواهب البشرية المتنوّعة ورعايتها والاهتمام بها، وإقامة بيئة تنظيمية تعتمد عل نشر المعرفة والمشاركة بها، وقدرة المؤسسات على توجيه المعرفة المناسبة إلى الأفراد المناسبين والمحتاجين إليها في الوقت المناسب، واعتماد نظم حوافز ومكافآت جديدة تركّز على توليد معرفة جديدة.

وتضيف الخماش (٢٠١٣م) عدة متطلبات اجتماعية وثقافية وتعليمية، من أهمها: الإلمام الكامل بتطبيقات التقنية الحديثة، ووضع التشريعات والأنظمة، والقوانين، وتكييف تقنية المعرفة مع الاحتياجات المحلية، وتفعيل الوظائف المرتبطة بتطبيقات الاقتصاد المعرفي، وإعداد الكوادر اللازمة.

من جهة أخرى يرى الحاج (٢٠١٤م) أن من أهم الـمُتطلّبات للتحوّل نحو الاقتصاد المعرفي: أن تكون مخرجات المؤسسات التعليمية مُزودة بالمعلومات النظرية والخبّرات العملية، وقادرة على التطبيق، وممُتلكة لمهارات حل المشكلات والبحث العلمي، ومستخدمة لأنماط التفكير العلمي والنقدَّي والإبداعي، وكذلك العَمل على تطوير السياسات، والخطط التدريسِية؛ لضمان إدماج تقنية المعلومات والاتصال بالكامل في التعليم والتدريب، وتطوير المناهج التعليمية، وتدَّريب المعلمين والإدارات في المؤسسات التعليمية، دعمًا لمفهوم

التعليم مدى الحياة، مع ضرورة تبني نظم التعليم لمفاهيم وأساليب حديثة للجودة والتميز، بمعايير جديدة اقتصادية؛ لتقويم المدخلات والأداء والمخرجات، وكذلك تمويل وتطوير التقنية وتقليل الهدر، بالإضافة إلى الاهتمام بربط تقنيات الحاسب بمهارات المستقبل، حتى توفر للأفراد المهارات التي تُعينهم على العيش في اقتصاد قائم على المعرفة، وتوفير بيئة تحتية مجتمعية داعمة للتطور والإبداع، مع توفير منظومة للإبداع والابتكار تتمتّع بكفاءة عالية؛ بهدف الدخول إلى المخزون العالمي المتنامي للمعرفة، واستيعاب هذه الابتكارات وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

كما أن كافي (٢٠٠٩م) يرى جانبًا آخر مهمًّا من متطلبات التحول لاقتصاد المعرفة، وهو الجانب المالي ومن ذلك: إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده، وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصّص لتعزير المعرفة، وإدراك المستثمرين والمؤسسات لأهمية اقتصاد المعرفة، ومساهمة المؤسسات في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها، ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم، وتخصيص جزء مهم من استثمارها للبحث العلمي والابتكار، وتوفير نظام اقتصادي ومؤسسي يُوفّر السُّبل المحفّزة من أجل كفاءة استخدام المعرفة الموجودة والجديدة وازدهار العمل الحر.

بالإضافة لما سبق، يرى القرني (٢٠٠٩م) أن أهم متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعات هو: تحقيق التمكين الإداري، ودمج التقنية في التعليم لتحقيق النقلة الإلكترونية، والانتقال من التعلم لاستهلاك المعرفة، إلى التعلّم لإنتاج المعرفة وابتكارها، والتعلّم للعمل بتوظيف المعرفة في المواءمة مع سوق العمل، والتحول نحو التعلّم للكينونة والتعايش مع الآخرين، والتعلّم المستمر، بالإضافة للتحول نحو جامعة المجتمع؛ لبناء مجتمع المعرفة.

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد الثاني والعشرون – يناير 2024م

ويتضح مما سبق؛ أن من أهم متطلبات اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم الجامعي: الاهتمام بالبنية التحتية والبيئة الجامعية، من خلال تجهيزها بكافة الوسائل التي تُسهم في نشر المعرفة، في ظل إدارة منظّمة تسير وفق خطط إستراتيجية مدروسة، وبطاقم من أعضاء هيئة التدريس لديهم قدرات فكرية عالية، وإنتاج معرفي يقوم على الابتكار والإبداع في تقديم الحلول العلمية، والدعم لعمليات التعلّم والحثّ على التعلّم المستمر والذاتي، وخدمة المجتمع في كافة المجالات. ولعل ما مر به العالم، والمملكة العربية السعودية في فترة جائحة كورونا قد عمل على تفعيل وتوفير هذه المتطلبات بشكل كبير، نظرًا للضرورة القصوى التي فرضها الوضع المعاش في تلك الفترة للتحول الإلكتروني والتقني في إدارة وتنفيذ العملية التعليمية والبحثية والخدمية في الجامعات خصوصًا، ومؤسسات التعليم والتدريب الأخرى عمومًا.

معوِّقات التحول للاقتصاد المعرفي في الجامعات:

تبرز العلاقة التكاملية بين الاقتصاد المعرفي والجامعات في تحقيق هذا الهدف الأسمى الذي تسعى له الدول في رعايتها للجامعات؛ إلا أن هناك مجموعة من التحدّيات التي يمكن أن تعيق الجامعات في مشروع تَحوُّلها إلى الاقتصاد المعرفي، وقد قسم الربابعة والهياجنة (٢٠١٦م) هذه المعوقات إلى ما يلي:

أولًا: المعوّقات التعليمية والإدارية، ومن ذلك: عشوائية الرؤية في بناء المستقبل المنشود، وضعف التخطيط للإصلاح العام داخل الأنظمة التربوية، بسبب غموض الرؤية الإستراتيجية الشاملة، وضعف اتباع منهجية التفكير الإستراتيجي، والإعداد للمستقبل من خلال الخطط والبرامج الإستراتيجية التي تقوم على دراسة الواقع، وتحليل المتغيّرات والتعامل معها بإيجابية. وكذلك قصور التعاون والتكامل العلمي بين الكليات والعمادات والأقسام داخل الجامعات، وبين الجامعات بعضها البعض، والمؤسسات البحثية، والجهات الحكومية، والمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية في مجال البحث العلمي. بالإضافة إلى الافتقار للتخصّصات الجديدة، وقلة وعي القائمين على التعليم العالي بفلسفة الاقتصاد المعرفي، ومتطلّبات تطبيقه، مما أدّى إلى قلة

توفر البرامج التعليمية الكفيلة بالتحوّل نحو الاقتصاد المعرفي. وكذلك قلة كفاية أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الجامعية، وقلة وجود نظم متطوّرة لإعدادهم، وتنمية مهاراتهم، وإمدادهم بمصادر المعلومات المتجددة، إضافة إلى أن السياسات والأنظمة التشريعية العامة قد لا تراعي في تفضيلها وترتيبها لأولويات الحاجات الاقتصادية والتعليمية، ومدى توافق سياسة الجامعة مع التوجّهات السياسية للدولة في الرغبة للتحوّل إلى الاقتصاد المعرفي، في تسخير الخطط، وتوفير الإدارات الداعمة لتطبيقه، فأنماط الإدارة التقليدية قد تؤثر بشكلٍ كبير في توفير البيئة المناسبة لتفعيل الاقتصاد المعرفي بين الجامعات والشركات التجارية.

ثانيًا: المعوّقات الاقتصادية والبشرية الاجتماعية، ومن ذلك: قلة الدعم المادي للجامعات؛ مما يؤثر سلبًا في توفير البيئة المناسبة لتطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في ظلّ ارتفاع التكاليف للأدوات التقنية، وزيادة تكلفة الأبحاث والمشاريع العلمية، خاصةً أن المؤسسات الجامعية في معظمها ما زالت معتمدة على الموارد المادية المقدّمة من الدعم الحكومي، وهي تسعى في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية إلى ضبط النفقات، وتقليل حجم الدعم المادي للجامعات، بالإضافة لزيادة الإنفاق العسكري على حساب التعليم والبحث العلمي وخطط التنمية. لذا فإن فلسفة الاقتصاد المعرفي وأهدافه قد لا تحظى بالقبول نفسه، فالاتجاهات الاجتماعية بين الثقافات المختلفة تتراوح ما بين مؤيد لها، كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدّمة، وغير القادر عليها أو الرافض لها في الدول النامية التي تعاني من أزمة البطالة، وتدني فرص العمل والتعليم، إضافةً إلى مشكلات الفقر.

ويتضح مما سبق أن المعوقات التي تؤثر على التحول نحو الاقتصاد المعرفي تختلف من جامعة إلى أخرى، ومن دولة لأخرى، ولعل هذه الدراسة تأتي للكشف عن واقع هذا التحول في جامعة القصيم، وما تحقق في هذا الخصوص بعد آثار جائحة فايروس كورونا، وما قطعته الجامعات السعودية في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، وما يواجهها من معوقات تحد من سرعة التحول للاقتصاد المعرفي.

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد الثاني والعشرون – يناير 2024م

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الصائغ (٢٠١٣م) إلى التَّعرُّف على دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعوِّقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام. واستخدمت الاستبانة التي طُبّقت على عينة مكوّنة من (٩٩) رئيس قسم في الجامعات السعودية، باستخدام المنهج الوصفي. وأظهرت النتائج أن دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية كان مرتفعًا، كما أوضحت وجود اتفاق كبير بين رؤساء الأقسام في تحديد معوقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية.

كما هدفت دراسة الأغا (٢٠١٥م) إلى تناول واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة وعلاقته بالمناخ التنظيمي، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكوّن مجتمع البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة والبالغ عددهم (٣٩١) عضوًا، وقد طُبّقت الاستبانة المعدّة لذلك عليهم بطريقة المسح الشامل، وتوصَّلت الدراسة إلى أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي كانت عالية حيث بلغت (٦٠ , ٨٢٪)

وجاء هدف دراسة العويني (٢٠١٦م) للتوصّل إلى إستراتيجية مُقترحة لتحوّل الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، من خلال المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج البنائي، وأُعتمد على الاستبانة أداة بحثية، وطبقت على عينة مكوّنة من (١٦٦) عميدًا ورئيس قسم في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة (الإسلامية، والأقصى وفلسطين). وتوصَّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: توفر متطلبات التحول إلى الجامعة الذكية في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي، بمتوسط حسابي بلغ (٥١ , ٦٦٪).

وقد جاء هدف دراسة عبد الجبار (٢٠١٧م) إلى التَّعرُّف على دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتعزيز الاقتصاد المعرفي، ومؤشرات الاهتمام به في الجامعات السعودية، من خلال المنهج الوصفي، ومنهج التحليل الوثائقي، واُعتمد على تحليل بعض الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة. وأظهرت النتائج أن الجامعات تمثّل مركز انطلاق لنمو الاقتصاد المعرفي وتخطيطه واستثماره في المجتمع، من خلال عدد من الأنشطة البحثية والتعليمية وفتح الشَّراكات المجتمعية. كما تم التوصل إلى ضعف التعاون أو التنسيق بين الجامعات السعودية في مجال استثمار البحث العلمي، والتنسيق بينها فيما يتعلّق بالأنشطة البحثية بالشكل المطلوب، وغالبًا تعمل كل جامعة بسياسة مستقلة عن الأخرى.

كما ويتضح من هدف دراسة أبي شعيرة (٢٠١٩م) أنها جاءت للتَّعرُّف على مدى ممارسة جامعة حائل للاقتصاد المعرفي وتطلّعاته المستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وقد استخدم المنهج الوصفي، واُعتمد على الاستبانة أداة لجمع البيانات، والتي طُبّقت على عينة عشوائية مكوّنة من (٢٠٦) عضو من أعضاء هيئة التدريس في جامعة حائل. وتوصَّلت نتائج الدراسة إلى أن درجة ممارسة جامعة حائل للاقتصاد المعرفي وتطلّعاته المستقبلية؛ جاءت بدرجة متوسطة.

وقد جاءت دراسة الحسن (٢٠٢٠م) هادفة إلى الوقوف على واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، من خلال التَّعرُّف على مدى توفر عناصر الاقتصاد المعرفي ومتطلّبات تحقيقه، واُستخدم المنهج الوصفي بالاعتماد على الاستبانة أداة لجمع المعلومات. وقد طُبّقت على عينة عشوائية مكوّنة من (٤٤) عضوًا من أعضاء هيئة تدريس، وكشفت النتائج عن أن عناصر الاقتصاد المعرفي تتوفر بدرجة مرتفعة في جامعة السودان، وبمتوسط حسابي بلغ (٢٠ , ٤). في حين أن إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلّبات اقتصاد المعرفة في جامعة السودان مرتفع جدًّا، وبمتوسط حسابي (٤٣ , ٤)، وجاءت فوائد الاقتصاد القائم على المعرفة بدرجة مرتفعة جدًّا، وبمتوسط حسابي (٣٩ , ٤).

وتميزت دراسة الوادعي (٢٠٢٠م) بدارستها لواقع الاستثمار التربوي بالجامعات السعودية في ضوء الاقتصاد المعرفي، ولتحقيق هذا الهدف أُستخدم المنهج الوصفي، بالاعتماد على الاستبانة أداة لجمع المعلومات، وبعد التأكد من صدقها وثباتها، طُبّقت على عينة طبقية عشوائية مكوّنة من (٣٧٨) عضو هيئة تدريس لخمس جامعات سعودية: (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك فيصل، وجامعة الملك خالد، وجامعة حائل، وجامعة أم القرى)، كما تم اختيار عينة أخرى بلغت (١٢٨) من خبراء التربية في الجامعات السعودية ووزارة التعليم. وقد كشفت النتائج عما يأتي: أن الجامعات السعودية تولي اهتمامًا كبيرًا برأس المال الهيكلي التنظيمي، وتستفيد من التقنية الحديثة ومُخرجات البحوث العلمية بوصفها عاملًا يرتكز عليها اقتصاد المعرفة، وتوصَّلت إلى أن أداء الجامعات السعودية لا زال متوسطًا في تطوير عملياتها الإدارية والأكاديمية التي تحقّق أهدافها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة التحول للاقتصاد المعرفي في المنظمات التربوية، وركزت على أهمية هذا التحول للمنظمات، وأكدت على ضرورة وجود قيادات قادرة على تحقيق هذا التحول، من خلال تنسيق الجهود وتوجيهها لتحقيق الأهداف المنشودة بما يحقق التكيف مع المتغيرات في الميدان التربوي محليًا ودوليًا. وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تكوين تصور شامل ساعد على اختيار الموضوع، وتحديد مشكلة الدراسة ومتغيراتها، وبناء الإطار النظري بما يتفق مع أهداف الدراسة، وبناء وتصميم أداة الدراسة، وفي اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة، وكذلك في تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها من خلال مقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

رابعًا- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة: بناءً على طبيعة هذه الدراسة، وفي ضوء أهدافها التي تسعى لتحقيقها تم استخدام المنهج الوصفي بصورته المسحية؛ لملاءمته لموضوعها، والذي عرَّفه العساف (٢٠١٢م) بأنه: "ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم؛ وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط، دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب مثلًا" (ص١٩).

مجتمع الدراسة: وقد تكوّن مجتمع الدراسة الحالية من جميع رؤساء الأقسام العلمية بجامعة القصيم، والذين يبلغ عددهم حسب إحصاء الجامعة لعام ١٤٤٤هـ (١٩٢) رئيس قسم علمي.

ونظرًا لصغر حجم المجتمع فقد تم توزيع أداة الدراسة على جميع أفراد المجتمع بتطبيق أسلوب الحصر الشامل، وقد تم استرجاع جميع الاستبانات بإجابات بلغت نسبتها ١٠٠٪ من إجمالي مجتمع البحث.

أداة الدراسة: بناء على طبيعة البيانات، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، استخدمت الاستبانة أداة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، وقد تم بناؤها بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة، ثم عرضها على المحكمين وعددهم (١١) محكما، وتم التعديل في ضوء مقترحاتهم المناسبة، وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من (٣٥) عبارة موزعة على ثلاثة محاور، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: دراسة واقع التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، وتكون من (١٢) عبارة.

المحور الثاني: معوِّقات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، وتكون من (١٢) عبارة.

المحور الثالث: متطلبات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، وتكون من (١١) عبارة.

وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي؛ لتصنيف استجابات أفراد الدراسة إلى خمس فئات متساوية، ومن ثمّ تم معالجتها إحصائيًّا؛ للتوصّل إلى حكم موضوعي حول متوسطات استجابات أفراد الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

جدول (١) وزن درجات الموافقة لأداة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	عالية جدًّا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًّا
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

وبناءً على ذلك؛ حُسب المدى وطول الفئة من خلال المعادلات الآتية:

١. حساب المدى، من خلال: المدى = الحد الأعلى – الحد الأدنى.

وعليه فإن: المدى = (٥) – (١) = (٤).

٢. حساب طول الفئة، من خلال: طول الفئة = المدى ÷ عدد الفئات.

وعليه فإن: طول الفئة = (٤) ÷ (٥) = (٠,٨٠).

ومن خلال معرفة المدى، تم التوصّل إلى حدود فئات المقياس، ويُمكن إيضاحها في الجدول الآتي:

جدول (٢) تقسيم فئات المقياس وفق مقياس ليكرت الخماسي

الفئة	**درجة الموافقة**	**حدود الفئة**	
		من	**إلى**
الأولى	عالية جدًّا	٤,٢٠	٥

الثانية	عالية	٣,٤٠	أقل من ٤,٢٠
الثالثة	متوسطة	٢,٦٠	أقل من ٣,٤٠
الرابعة	منخفضة	١,٨٠	أقل من ٢,٦٠
الخامسة	منخفضة جدًّا	١	أقل من ١,٨٠

صدق أداة الدراسة:

للتأكد من الاتساق الداخلي لأداة البحث، قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من رؤساء الأقسام العلمية مكونة من (٢٠) رئيسًا، ومن ثم تم جمع استجاباتهم وقياس ارتباط كل عبارة بالمحور التابعة له، حيث تبين أن كافة عبارات الاستبانة مرتبطة مع الدرجة الكلية للمحور التابعة له ارتباطًا ذا دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١)، مما يدل على انتماء كل عبارة للمحور التابعة له ومناسبتها لقياسه.

ثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

لاختبار ثبات أداة البحث تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لقياس الارتباط بين فقرات كل محور من محاور الاستبانة، ومن ثم قياس ثبات الاستبانة ككل، وذلك من واقع استجابات العينة الاستطلاعية، حيث أشارت النتائج إلى أن قيم معامل ثبات لمحاور الاستبانة كانت مرتفعة، حيث تراوحت ما بين (٠,٩٤٦ – ٠,٩٧٣)، وبلغت قيمة معامل الثبات العام (٠,٩٢١)، وهي قيمة ثبات مرتفعة تدلّ على أن الاستبانة تتمتّع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة، كما ويُعدّ مؤشر مُهم، بأن العبارات المكوّنة لمحاور الاستبانة تُعطي نتائج مستقرة وثابتة في حال إعادة تطبيقها على أفراد الدراسة مرة أخرى.

أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١- التكرارات، والنسب المئوية: للتعرُّف على خصائص أفراد عينة الدراسة، وتحديد استجاباتهم تجاه عبارات المحاور الرئيسة.

٢- المتوسط الحسابي (Weighted mean): للتعرُّف على متوسط استجابات أفراد الدراسة على كل عبارة من عبارات المحاور، وللاستفادة منه في ترتيب العبارات بحسب المتوسط الحسابي الأعلى.

٣- الانحراف المعياري (standard deviation): للتحقق من مدى تجانس أو تشتت آراء أفراد الدراسة.

٤- معامل ارتباط بيرسون (parsons Correlation Co-efficient): لتحديد مدى صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

٥- معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach): للتحقق من ثبات أداة الدراسة.

خامسًا- نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

- **الإجابة عن أسئلة الدراسة:**

إجابة السؤال الأول: ما واقع التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الأول، كما رُتّبت هذه العبارات ترتيبًا تنازليًّا حسب المتوسط الحسابي لكلٍ منها. ويوضّح الجدول رقم (٣) نتائج استجابات عينة الدراسة من رؤساء الأقسام العلمية بجامعة القصيم حول واقع التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، مرتبة تنازليًّا حسب قيمة المتوسط الحسابي لكل عبارة.

جدول (٣) التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول واقع التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	تستفيد الجامعة من التقنية الحديثة في المجالات كافة؛ لتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة.	٣,٥٢	٠,٧٦	١
٣	تمتلك الجامعة خطة إستراتيجية واضحة لتوسيع مجالات خدماتها.	٣,٣٣	٠,٩٣	٢
٢	تستثمر الجامعة أنشطة التطوير التقني، والبنية التحتية في الربط مع كافة أقسامها.	٣,٢٦	٠,٨٣	٣
٥	تمتلك الجامعة نظامًا حديثًا ومتطورًا للمعلومات لدعم عمليات اتخاذ القرار.	٣,١٧	٠,٨٤	٤
٤	تمتلك الجامعة ثقافة تنظيمية تدعم التحول للاقتصاد المعرفي.	٣,١٣	٠,٩٨	٥
٧	تستثمر الجامعة ميزانية البحث العلمي المخصصة على أسس اقتصادية.	٣,٠٩	٠,٨١	٦
١٠	تطور الجامعة عمليات العمل الأكاديمية وفقًا لمعايير التحول للاقتصاد المعرفي.	٣,٠٩	٠,٨٣	٧
٦	تدعم الجامعة الابتكارات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس.	٣,٠٨	٠,٨٣	٨
١١	توفر الجامعة الجو المناسب للإبداع والابتكار.	٢,٩٨	٠,٨٦	٩
٩	تنفذ الجامعة إستراتيجيات مقاييس الأداء الاقتصادي بما يسهم في تحقيق النتيجة المثلى التي تصبو لها الجامعة.	٢,٩٤	٠,٩١	١٠

١٢	توفر الجامعة برامج تدريبية تهتم بالتحول للاقتصاد المعرفي.	٢,٦٦	١,٠٥	١١
٨	تعمل الجامعة على التسويق لبراءات الاختراع لتشجيع الباحثين على خدمة المجتمع.	٢,٥٥	١,٠٧	١٢
المتوسط الحسابي العام		**٣,٠٧**	**٠,٧١**	**متوسط**

يتضح من الجدول موافقة أفراد الدراسة وبدرجة متوسطة على واقع التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، حيثُ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٠٧)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى خيار بدرجة (متوسطة) في أداة الدراسة، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٧١)، مما يدلّ على وجود تجانس بين الاستجابات من عينة الدراسة.

وعلى الرغم من أن جامعة القصيم تُولي اهتمامًا كبيرًا بالاقتصاد المعرفي؛ إلا أن واقع التحول له لم يصل بعد إلى المستوى المأمول، حيثُ تُعدّ تقنية المعلومات والبنى التحتية إحدى مرتكزات رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال الاستثمار في التعليم، كما أن لها الدور المهم للتحول للاقتصاد المعرفي، ولاستدامة تنوّع هذا الاقتصاد، وبالتالي فإن ضرورة الاهتمام برأس المال الفكري تزيد من فرص نجاح العمل، وتُوفّر فُرصًا كبيرة للاستثمار الجامعي، والتي تعود إلى ارتفاع الإنتاجية، وزيادة الفاعلية والقدرة التنافسية بين الجامعات. كما تُوضَّح النتيجة أن هناك وعيًا لدى رؤساء الأقسام العلمية يتمثَّل في نظرتهم لأهمية الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق الاستدامة العلمية والتنافسية بين الجامعات، وبالتالي مساهمته في رفع مستوى الجامعة في التصنيفات العالمية، وكذلك تفاعله الإيجابي مع توجّهات رؤية المملكة المستقبلية، كما اتضح أن هناك نقصًا في توفّير الكلية لبرامج تدريبية تهتم باقتصاديات المعرفة، وكذلك في التسويق لبراءات الاختراع؛ لتشجيع الباحثين على خدمة المجتمع.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة أبي شعيرة (٢٠١٩م)، والتي توصَّلت إلى أن درجة ممارسة جامعة حائل للاقتصاد المعرفي وتطلّعاته المستقبلية جاءت بدرجة تقدير متوسطة، بينما اختلفت النتيجة مع

نتيجة دراسة الأغا (٢٠١٥م) حيث إن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي جاءت بدرجة تقدير عالية، كما واختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الصمادي (٢٠١٢م)، والتي توصَّلت إلى أن إمكانية تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن جاءت بدرجة عالية في مجالي (التخطيط والبنية التحتية)، كما اختلفت مع نتيجة دراسة الحسن (٢٠٢٠م)، والتي توصَّلت إلى أن عناصر الاقتصاد المعرفي تتوفر بدرجة مرتفعة في جامعة السودان.

إجابة السؤال الثاني: ما معوِّقات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثاني، كما رُتّبت هذه العبارات ترتيبًا تنازليًّا حسب المتوسط الحسابي لكلٍ منها، ويوضّح ذلك الجدول التالي رقم (٤)، من خلال إظهار نتائج استجابات عينة الدراسة من رؤساء الأقسام العلمية بجامعة القصيم حول معوقات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، مرتبة تنازليًّا حسب قيمة المتوسط الحسابي لكل عبارة.

جدول (٤) التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول معوقات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
٦	ضآلة المخصّصات المالية الداعمة لتطوير تقنية الاتصالات والمعلومات.	٣,٩٤	٠,٩٥	١
١١	قلة توفر البرامج التدريبية الكفيلة بالتحول للاقتصاد المعرفي.	٣,٦٩	٠,٩٤	٢

٧	قصور إمكانات الجامعة لإنشاء شبكات المعلومات التي تتيح للباحثين نشر الأبحاث.	٣,٦٨	٠,٩٦	٣
٤	ندرة إقامة شَراكات إستراتيجية مع الجامعات المماثلة العالمية.	٣,٥٨	١,١٩	٤
١٠	ندرة التعاون البحثي بين أعضاء هيئة التدريس وطلابهم.	٣,٤٩	١,٠٥	٥
١	ضعف كفاية البنية التحتية لتقنية المعلومات للوفاء بـمتطلبات التحول للاقتصاد المعرفي.	٣,٤٧	١,١٤	٦
٢	ضعف اهتمام القيادات الأكاديمية بالتحوّل للاقتصاد المعرفي.	٣,٤٢	١,٠٢	٧
٣	قلة عدد الكوادر البشرية المؤهلة في مجال تقنية المعلومات في الجامعة.	٣,٤٢	١,٠٢	٨
٥	ضعف اهتمام الجامعة بالتعليم القائم على المهارات التطبيقية.	٣,٤٢	١,١٨	٩
٨	ضعف اهتمام الجامعة بالتدريب التعاوني للطلاب.	٣,٣٦	١,١٧	١٠
٩	استمرار الجامعة في تقديم برامج تعليمية لا تلبي احتياجات سوق العمل.	٢,٩٩	١,٢٤	١١
المتوسط الحسابي العام		**٣,٥٠**	**٠,٨٧**	**عالية**

يتضح من الجدول موافقة أفراد الدراسة وبدرجة عالية على معوِّقات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، حيثُ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٥٠)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من المقياس الخماسي، وهي

الفئة التي تُشير إلى خيار بدرجة (عالية) في أداة الدراسة، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٨٧)، مما يدلّ على وجود تجانس بين استجابات أفراد الدراسة. كما أن أفراد الدراسة موافقون على معوِّقات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم بدرجة عالية، وقد اتضح أن أبرز هذه المعوِّقات تتمثّل في: (ضآلة المخصّصات المالية الداعمة لتطوير تقنية الاتصالات والمعلومات، وقلة توفر البرامج التدريبية الكفيلة بالتحوّل نحو اقتصاد المعرفة، وقصور إمكانات الكلية لإنشاء شبكات المعلومات التي تُتيح للباحثين نشر الأبحاث، وندرة الشَّرَاكَات الإستراتيجية مع الكليات المماثلة عالميًّا، وندرة التعاون البحثي بين أعضاء هيئة التدريس وطلبتهم).

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصَّلت إليه نتيجة دراسة العبد الجبار (٢٠١٧م)، التي بيّنت عدم وجود تعاون أو تنسيق بين الجامعات السعودية في مجال استثمار البحث العلمي والتنسيق بينها فيما يتعلّق بالأنشطة البحثية بالشكل المطلوب.

إجابة السؤال الثالث: ما متطلبات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم ودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثالث، كما رُتّبت هذه العبارات ترتيبًا تنازليًّا حسب المتوسط الحسابي لكلٍ منها. ويوضّح الجدول التالي نتائج استجابات عينة الدراسة من رؤساء الأقسام العلمية بجامعة القصيم حول متطلبات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، مرتبة تنازليًّا حسب قيمة المتوسط الحسابي لكل عبارة.

جدول (٥) التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول متطلبات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة

١٠	تعزيز مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والعالمية.	٤,٢٧	٠,٨٥	١
٨	تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تقديم الاستشارات العلمية والبحثية.	٤,٢٤	٠,٨٦	٢
٧	إقامة شَراكات خارجية وداخلية مع المؤسسات البحثية المميزة.	٤,٢٠	٠,٨٩	٣
١٢	اعتماد نظام حوافز ومكافآت مميز يركز على توليد المعارف الجديدة.	٤,٢٠	٠,٩٦	٤
١١	إعداد خطط تدريسية متطورة تركّز على المهارات الأساسية والمستقبلية.	٤,١٩	٠,٨٩	٥
٥	توفر ميزانية خاصة لشؤون البحث العلمي لصناعة التحول للاقتصاد المعرفي.	٤,١٧	١,٠٢	٦
٢	تمكين الموارد البشرية في الجامعة للتحوّل من استهلاك المعرفة إلى توليد وابتكار المعرفة.	٤,١٤	٠,٨٣	٧
٦	توفير بنية تحتية مجتمعية داخل الجامعة داعمة للتطوير والإبداع.	٤,١٤	٠,٩٩	٨
٤	توفير وإتاحة شبكة إنترنت في جميع مرافق الجامعة.	٤,١٣	١,٠٠	٩
٩	إرشاد الطلاب لـمُتطلّبات سوق العمل عند اختيار التخصّص.	٤,١٢	٠,٩٠	١٠
١	نشر ثقافة تنظيمية في الجامعة تدعم التحول إلى الاقتصاد المعرفي.	٤,٠٦	٠,٨٦	١١
٣	إنشاء جهة رسمية بالجامعة تهتم بمتابعة المبدعين من أعضاء هيئة التدريس والطلاب.	٣,٩٧	١,٠٣	١٢

	المتوسط الحسابي العام	٤,١٥	٠,٨١	عالية

يتضح من الجدول أعلاه موافقة أفراد الدراسة وبدرجة عالية على متطلبات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، حيثُ بلغ المتوسط الحسابي (٤,١٥)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي، وهي الفئة التي تُشير إلى خيار وبدرجة (عالية) في أداة الدراسة، كما بلغ الانحراف المعياري (٠,٨١)؛ مما يدلّ على وجود تجانس بين استجابات أفراد عينة الدراسة. كما أن أفراد الدراسة موافقون على متطلبات التحول إلى للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم بدرجة عالية، كما توضح النتيجة أن أبرز وأهم متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفة في جامعة القصيم؛ تتمثّل في: (تعزيز مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والعالمية، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على تقديم الاستشارات البحثية، وإقامة شراكات خارجية وداخلية مع المؤسسات البحثية، واعتماد نظم حوافز ومكافآت جديدة تُركّز على توليد معرفة جديدة، وإعداد خطط تدريسية متطوّرة تركّز على المهارات الأساسية والمستقبلية، وتوفّر ميزانية خاصة لشؤون البحث العلمي لصناعة اقتصاد المعرفة).

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الحسن (٢٠٢٠م) التي توصَّلت إلى أن عناصر الاقتصاد المعرفي تتوفر بدرجة مرتفعة في جامعة السودان، إلا أنها اختلفت عنها في نتيجة إدراك أعضاء هيئة التدريس لـمُتطلّبات اقتصاد المعرفة في جامعة السودان، حيث جاءت بدرجة تقدير عالية جدًّا، وقد يعزى هذا الاختلاف إلى اختلاف الحدود المكانية.

إجابة السؤال الرابع: ما التصور المقترح للتحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم؟

بالنظر إلى الدور المهم للجامعات السعودية في تحقيق النهضة الاقتصادية، لكونها أحد أهم روافد ومحققات الاستدامة الاقتصادية في الدولة، وينظر لها على أنها مصدر تنمية رأس المال البشري والفكري، يأتي

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد الثاني والعشرون – يناير 2024م

هذا التصور المقترح للمساهمة في تحقيق ذلك، ويقصد به الرؤى والمقترحات التي يتم من خلالها الوصول إلى آليات وإجراءات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، ويشتمل على الإطار العام التالي:

العنوان: التصور المقترح للتحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم.

أهمية التصور المقترح: تكمن أهمية هذا التصور في تقديمه لإطار نظري للتحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم.

أهمية تطبيق التصور المقترح: تكمن هذه الأهمية في كون جامعة القصيم من أهم الحقول التي يمكن الاستثمار فيها ومن خلالها في عصر الاقتصاد المعرفي؛ لما تملكه من إمكانات ومن موارد بشرية تسهم في إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها، الأمر الذي يتطلب معه العمل على تطوير التنظيمات والتشريعات الكفيلة بتحقيق السرعة المرجوّة في التحول للاقتصاد المعرفي، حتى تتواكب هذه الجهود مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ بما يحقق القدرة التنافسية لهذه الجامعات، ويرفع من عوائدها الحالية والمستقبلية.

منطلقات التصور المقترح:

- **وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية**: والتي هدفت إلى توفير الفرص المناسبة لتنمية الفرد والمجتمع في تحقيق ما يُطور الأمة ويبنيها، وإعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علميًّا وفكريًّا تأهيلًا عاليًّا، لأداء واجبهم في خدمة بلادهم، والنهوض بأمتهم، في ضوء العقيدة السليمة، ومبادئ الإسلام السديدة، وأشارت إلى أن الدولة تعتبر أن الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاتها، وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التعليم هي أساس التنمية العامة. حيث ورد في الباب الأول من هذه الوثيقة رقم (١٦) أن من أسس التعليم: ضرورة التفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية في ميادين العلوم والثقافة والآداب من خلال البحث عنها والمشاركة فيها وتوجيهها بما يعود على المجتمع والإنسانية بالتقدم والازدهار (وزارة التربية والتعليم، ١٤١٦هـ). ومن ذلك ظهور الاقتصاد المعرفي وما واكبه من ثورة للمعلومات والاتصالات.

- **خطة التنمية العاشرة:** حيث كان أحد أهداف هذه الخطة ترسيخ مبادئ المساءلة وتحسين مستويات الشفافية والإفصاح وحماية النزاهة ومكافحة الفساد، عن طريق تطبيق أحدث المعايير العالمية للحوكمة التي تساعد على تطوير أداء العاملين وتعمل على تحسينه (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٢١). وذلك في سعي المملكة العربية السعودية في التوسع في الاستثمار في شتى القطاعات.
- **رؤية المملكة ٢٠٣٠**: ترتكز رؤية المملكة ٢٠٣٠ على ثلاثة محاور وهي: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح، وتهدف هذه الرؤية إلى التحول نحو اقتصاد المعرفة بهدف تعزيز التنافسية العالمية وتعزيز الاقتصاد الوطني، وباعتبار الاقتصاد المعرفي جزءًا أساسيًّا من الرؤية يتمحور حول تطوير الكوادر الوطنية وتحسين مهاراتهم عن طريق توفير التعليم والتدريب الملائم، وتوفير بيئة عمل تشجع على الابتكار والإبداع. ولتحقيق ذلك، يتطلب الاستثمار في رأس المال البشري المتمثل في الموارد البشرية التي تمتلكها المنظمات، وتحويل المعرفة إلى منتجات وخدمات قيمة تدعم النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- **نظام الجامعات الجديد:** والذي صدر في عام ١٤٤١هـ، وأتاح للجامعات الاستقلالية في سن التشريعات والتنظيمات مع الرقابة المنضبطة من قبل الدولة في تكوين مجالس اختصاصية تمثلت في مجلس الجامعة، ومجلس الأمناء، ومجلس شؤون الجامعات، يعمل كل مجلس منها وفق اختصاصات محددة لا تتنازع، وإنما تتكامل فيما بينها، مما يسهم في تحقيق مرتكزات رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك من خلال تطبيق مبادئ الكفاءة في إدارة وتشغيل الجامعات، وتحقيق الاستخدام العالمي والأمثل الحديث نحو الاستثمار في المرافق والممتلكات العامة والخاصة بغرض تطوير جودة الحياة وتشجيع الابتكار والمنافسة، وفتح المجال نحو تنمية الموارد والاستثمار في الأصول، ويمكن الجامعات من تحديد اتجاهها الاستراتيجي لتحقيق التميز والمنافسة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (مجلس شؤون الجامعات، ٢٠٢٠م).

- **الاتجاهات العالمية للإدارة المعاصرة:** والتي تؤكد على ضرورة تبني المداخل الإدارية الحديثة لتطوير القدرة التنافسية وتحقيق العائد الأمثل، ومنها مدخل الاقتصاد المعرفي، والذي يمثل عملية استراتيجية متكاملة لاكتشاف وتنمية واستثمار الأصول الفكرية والقدرات المعرفية للعقول البشرية المبدعة، وتهيئة البنية التنظيمية والاجتماعية الداعمة لها ولعملية تدفق ونشر المعرفة، لتدعيم التطوير التنظيمي، وتحقيق التميز في الأداء وزيادة كفاءة وفاعلية المنظمة، وعليه أصبح هذا المدخل ضرورة يفرضها الاقتصاد القائم على المعرفة والتغيرات البيئية والاجتماعية المتسارعة الذي يستدعي مواكبة المؤسسات التعليمية تلك المتغيرات من خلال التركيز على رأس المالي الفكري والمورد البشري والممتلكات والمرافق، وكيفية إدارته واستثمار قدراته ومعارفه ومهاراته التي من شأنها رفع أداء المؤسسة وزيادة قدرتها الإنتاجية.
- تحليل أدبيات الدراسة الحالية والدراسات السابقة، والتي أشارت إلى أهمية الاقتصاد المعرفي، ودوره المهم في تحقيق العائد الأمثل المنشود من الجامعات. ومن ذلك: تأسيس إدارات للاستثمار وتفعيله من خلال تحقيق الاستفادة الممكنة مما يحققه البحث العلمي والاستثمار فيه، وأيضًا بناء الشراكات المجتمعية مع القطاع الحكومي والخاص.
- النتائج الميدانية للدراسة الحالية والدراسات السابقة، وتوصياتها الدالة على الحاجة إلى ضرورة السرعة في تحقيق التحول للاقتصاد المعرفي، من خلال إبرازها لأهمية هذا الاقتصاد لتحقيق التنافسية العالية، والعائد المجزي لاقتصاد الجامعة خصوصًا، والدولة بشكل عام.

أهداف التصور المقترح:

الهدف العام للتصور: تقديم إطار مرجعي لتحول جامعة القصيم للاقتصاد المعرفي.

الأهداف الخاصة للتصور:

- بناء إطار فكري لتحقيق التحول للاقتصاد المعرفي من خلال تحقيق سبل الاستثمار الأمثل في الجامعات.
- الاستفادة من خبرات الجامعات العالمية في مجال التحول للاقتصاد المعرفي.
- تشجيع جامعة القصيم على الاستفادة من ممتلكاتها في الاستثمار في رأس مالها الفكري والتنظيمي والبشري.
- تحويل البحث العلمي من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس لمنتج استثماري وتطويره والارتقاء به.
- تنويع مصادر الدخل للجامعات، وتشجيعها على تحقيق الاستقلالية المالية وتقليل الاعتماد على تمويل الدولة.
- دعم الشراكات المجتمعية بين الجامعات والقطاعات الحكومية والخاصة.
- تطوير الإجراءات الإدارية والتشريعات التي يتحقق بها التحول للاقتصاد المعرفي والاستفادة منه.
- تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بما يحقق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في تحقيق الميزة والقدرة التنافسية فيها.

متطلبات تطبيق التصور المقترح:

عند تطبيق التصور المقترح للتحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم هناك متطلبات أساسية يمكن تحديدها بما يلي:

أولًا- المتطلبات البشرية:

- التمكين للقيادات داخل هذه الجامعات، وإشراكهم في اقتراحات عمليات التدريب والتطوير للتحول للاقتصاد المعرفي.
- توفير الخبراء والمدربين المناسبين لتقديم المفيد لمنسوبي هذه الجامعات.

- دعم القيادات داخل الجامعات لتبني آليات وممارسات وتطبيقات التحول للاقتصاد المعرفي.
- إعداد قيادات صف ثانٍ على مستوى عالٍ من المهنية والاحترافية.

ثانيًا- المتطلبات التنظيمية:

- نشر ثقافة التحول للاقتصاد المعرفي في هذه الجامعات، ونشر آلياته وأنظمته المساعدة في تحقيقه، وذلك من خلال عقد المحاضرات التثقيفية، واللقاءات وورش العمل في هذا الجانب، وتنظيم الدورات التدريبية.
- توفير الوقت المناسب لتنفيذ التهيئة، وتقديم برامج التدريب.
- إيجاد السياسات واللوائح التي تتطلبها عملية التحول للاقتصاد المعرفي، وتحديثها متى ما دعت الحاجة.

ثالثًا- المتطلبات المادية:

- توفير الموارد المالية لتطبيقات وممارسات التحول للاقتصاد المعرفي.
- توفير الدعم المادي والمعنوي للقيادات والعاملين داخل هذه الجامعات، وتقديم المكافآت للمتميزين منهم.
- توفير أماكن مخصصة لفرق العمل لزيادة تعارفهم وتطويرهم، مما يسمح بتبادل خبرات المختصين.
- توفير قاعات مجهزة لتفعيل البرامج التدريبية المعتمدة في خطط إحداث التحول للاقتصاد المعرفي.

إجراءات تنفيذ التصور المقترح:

بناء على منطلقات التصور المقترح، وأهدافه ومبرراتها، ونتائج الدراسة الميدانية، تقترح هذه الدراسة تطبيق التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، وذلك من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى- التهيئة والتخطيط، وتتضمن:

- التزام الإدارات العليا المعنية في الجامعات بفلسفة التحول للاقتصاد المعرفي، والعمل على تحقيق متطلباته، وتنفيذ إجراءاته حتى تكون هذه الجامعات وإداراتها مثالا يحتذى في تنفيذ التحول لهذا الاقتصاد المعرفي؛ لأجل تحقيق الاستفادة المثلى من هذه المرافق والممتلكات والعاملين فيها والمنتسبين لها.
- نشر ثقافة التحول للاقتصاد المعرفي، والتعريف بها من خلال الاستعانة بخبراء من داخل الجامعات وخارجها لشرح أبعاد هذا التحول من خلال التطوير لكل الإجراءات ومعاييره المختلفة، وإعداد النشرات والمطويات عنه، وترسيخ قناعة أهمية تطبيقه، ودوره في تحقيق الأداء المميز منهم داخل هذه الجامعات.
- تبني مبدأ التحول للاقتصاد المعرفي في كل العمليات الإدارية من خلال: الاستفادة من التغذية الراجعة في تطوير إجراءات العمل لهذا الهدف، وتدريب قيادات هذه الجامعات على مهارات حل المشكلات واتخاذ القرارات بفاعلية، وتهيئة بيئة هذه الجامعات لاستيعاب الإبداع المقدم من جميع العاملين معهم، وإكساب مهارات التخطيط الإستراتيجي، وبناء ثقافة مؤسسية متطورة ومهيئة للفكر الإبداعي لضمان استمرارية التطوير للأداء الإداري داخل هذه البيئات لتحقيق الهدف المنشود.
- إيجاد إطار وفلسفة واضحة للعمل داخل هذه الجامعات، تحتوي على أهداف عامة لها، وأهداف خاصة لكل إدارة داخل هذه الجامعات يسعى الجميع لتحقيقها.
- إعداد خطة إستراتيجية لتفعيل التحول للاقتصاد المعرفي واعتماد ومتابعة تنفيذها من القيادات العليا بالجامعات.
- استحداث بنى تنظيمية وتشريعات ولوائح إجرائية تدعم تسهيل عمليات التحول للاقتصاد المعرفي، مثل: إدارات الاستثمار، وإدارة شؤون المرافق، وإدارة لتسويق البحوث العلمية، ويضمن هذا ما يلي:
  - التوسع في منح الصلاحيات لهذه الإدارات لتمارس دورها بكل اقتدار.

- توفير المخصصات المالية الكافية لعمل هذه الإدارات بجودة وتميز.
- استقطاب الكفاءات المناسبة للعمل في هذه الإدارات سواء من داخل الجامعات أو من خارجها.
- إعداد وتنفيذ الخطط التسويقية الفاعلة لدعم أنشطة الاستثمار والتسويق في الجامعات.
- اعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة في التسويق وتقديم منتجات الجامعات بطرق احترافية ومجودة.
- عقد وتنفيذ المؤتمرات والمعارض والورش المشتركة لتقديم وتسويق منتجات الجامعات للقطاعات الاستثمارية والتعريف بها.

المرحلة الثانية– مرحلة التشخيص وقياس الفجوة:

وفيها تكون الاستفادة من نتائج التغذية الراجعة التي تمت، والتي من خلالها تم التعرف على واقع التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، والذي تم قياسه من خلال: التقويم القبلي (قبل التنفيذ)، والتقويم البنائي (أثناء التنفيذ)، والتقويم النهائي لكل الأعمال، بالإضافة لما تم تشخيصه من صعوبات تواجه تطبيق التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، ولما تم تحديده من متطلبات للتحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم.

المرحلة الثالثة– مرحلة التنفيذ، وتتضمن:

1 – التهيئة العامة للتطبيق، من خلال عقد لقاءات ودورات تدريبية خاصة بالقيادات الإدارية في الإدارة العليا والعمادات والكليات داخل هذه الجامعات لتعريفهم بأهمية تطوير الأداء الإداري لأجل التحول للاقتصاد المعرفي ولتحقيق التميز في الأعمال كلها، وفق ما يلي:

- نشر وشرح رؤية ورسالة الجامعة لجميع القيادات داخل الجامعات، حيث إن تحديدهما من أهم عوامل نجاح الجامعة للوصول لهدف التحول للاقتصاد المعرفي ولأداء إداري مميز.

- بناء الأهداف الإستراتيجية الخاصة والعامة بعمليات التحول للاقتصاد المعرفي داخل الجامعة بمشاركة القيادات فيها.
- تحديد الأهداف التفصيلية ومؤشرات تحقيقها، ثم تحويلها إلى ممارسات فعلية.
- تدريب القيادات على مهارات إدارة التطوير والتغيير، وإجراءاتها لما يخدم عملية التحول للاقتصاد المعرفي.
- تنفيذ الورش التدريبية المشتركة، واستخدام أسلوب العصف الذهني؛ للوصول إلى مؤشرات وممارسات محددة وشاملة لإجراءات التحول للاقتصاد المعرفي، مع تنويع هذه المؤشرات لكمية ونوعية يقاس من خلالها تطوير الأداء داخل الجامعة والذي يكفل عملية التحول لهذا الاقتصاد المنشود.
- تطبيق المقترحات، وتوفير المتطلبات، ومعالجة المعوقات، ومتابعة مؤشرات الأداء، وتفعيل نظام التغذية الراجعة أثناء وبعد تنفيذ الأعمال، على أن يكون هذا جزءًا ديناميكيًا من حياة العمل اليومية لهذه القيادات، والاستفادة من العمليات التي تم تقييمها مسبقًا بتميزها، والتي يمكن تصنيفها بأنها هادفة لتطوير أداء القيادات الجامعية لأجل تحقيق هدف التحول للاقتصاد المعرفي.

2 – العمل على تفعيل استثمار البنية التحتية والمرافق التابعة للجامعات في المشروعات الخدمية المجتمعية، وذلك من خلال:

- حصر المباني والمرافق التي يمكن توظيفها في مجال الاستثمار الجامعي، وتقديم تقرير دائم في ذلك، للتأكد من توفر شروط السلامة المهنية، وتوفير الموارد المالية لتطوير وتحديث هذه المباني والمرافق.
- وضع الخطط الكفيلة بتفعيل الاستثمار في المباني والمرافق والتجهيزات، سواء كانت مادية أو تقنية.
- السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في تنمية وتطوير تلك المباني والمرافق والتجهيزات، والاستثمار فيها على المدى البعيد.

3 – تعزيز الوضع التنافسي للجامعات في مجال الخدمات المقدمة منها، سواء التعليمية أو البحثية أو الاستشارية، ومن ذلك:

- تقديم خدمات تعليمية جديدة ومتطورة تواكب احتياجات سوق العمل وعصر الاقتصاد المعرفي.
- تنمية وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس، ورفع مهاراتهم، وتحسين الخدمات المقدمة لهم ومنهم.
- زيادة المخصصات المالية لبند تمويل المشروعات البحثية، وتقديم الحوافز المالية للباحثين المتميزين.
- تطوير منظومة البحث العلمي، وتوجيه الأبحاث نحو تعزيز التطوير العلمي للمشاريع الاستشارية لرفع العائد الاستثماري منها.
- إنشاء مراكز متخصصة لتقديم الخدمات الاستشارية، ودراسات الجدوى في كافة التخصصات التطبيقية والتعليمية.
- تقديم البرامج الأكاديمية والتدريبية واستثمارها وفتح المجال أمام الدارسين للالتحاق بها.

4 – السعي لتوفير وتفعيل شراكات مع القطاع الحكومي، ومع مؤسسات المجتمع المحلي تتوافق معها المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل بشكل مميز، ومن ذلك:

- إنشاء وحدات متخصصة في الشركات بين الجامعات والوزارات ومؤسسات المجتمع المحلي.
- تحديد فرص النجاح والمنفعة المتبادلة والأهداف المشتركة بين كل الأطراف؛ لوضع إطار تشريعي لتنظيم علاقات الشراكة من خلال العقود والالتزامات بينها.
- تشكيل لجان مشتركة لتقويم الشراكة والعمل بشكل مستمر.
- ربط الأبحاث التي تنتجها الجامعات بمشكلات المجتمع المختلفة بما يدعم تحقيق الميزة التنافسية وتجويد المخرجات.
- تحديد مجالات العمل الاستثماري للجامعات بما يتناسب مع حاجات المجتمع ومؤسساته المختلفة ويحقق متطلبات الاقتصاد المعرفي.

- تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين على المساهمة والاستثمار في الجامعات ومناشطها، وبيان الأثر الإيجابي لهذه العلاقات.

المرحلة الرابعة– مرحلة المتابعة والتقويم المستمر:

تتم في هذه المرحلة متابعة وتقويم مدى تحقيق الأهداف التي يسعى هذا التصور لتحقيقها، والتي تتمحور في تقديم تصور مقترح للتحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، عن طريق التعرف على واقع التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية بجامعة القصيم، والكشف عن معوِّقات التحول لهذا الاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، وتحديد متطلبات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية بجامعة القصيم. حيث يتم في هذه المرحلة ما يلي:

- جمع المعلومات عن الأداء الفعلي السابق والأداء الحالي من قبل فريق العمل، والمقارنة بينهما بشكل مستمر؛ لمعرفة مدى تطبيق التصور المقترح، والأهداف الموضوعة له.
- بيان الفروق بين مستوى الأداء الفعلي والمستهدف، مع تحديد أسبابها، والتصحيح الفوري، وتقديم التغذية الراجعة؛ لدعم جوانب القوة وتعزيزها، وتحسين جوانب الضعف في تحقيق التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم.
- الاستعانة بالتقنية والاتصالات المناسبة، حتى يتيسر جمع البيانات وإعداد التقارير بكل دقة؛ لتحقيق عملية التحول المنشودة.
- التطوير العام للتطبيق من خلال النتائج والملحوظات الواردة أثناء التطبيق، ومن خلال متابعة الدراسات والبحوث العلمية والتطبيقية.

- الاستفادة من التغذية الراجعة: حيث تعدّ من العمليات الضرورية والمهمة في عمليات الرقابة والضبط والتحكم في الأداء وتعديله وتطويره، وهي التي ترافق وتتبع عمليات التفاعل في التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، حتى يتحقق هذا الهدف ويكون بالصورة المنشودة.

التحديات التي قد تواجه تطبيق التصور المقترح، وسبل مواجهتها:

قد يواجه تطبيق هذا التصور بعض التحديات، والتي يمكن تحديد بعضها، مثل: وضعف التشريعات والتنظيمات التي تكفل أن يطبق هذا التصور بالشكل الصحيح، وضعف ثقافة المجتمع المحلي بأهمية الانتقال للاستثمار التربوي والتحول للاقتصاد المعرفي ظنًّا منهم أن هذا يضعف العملية التعليمية؛ لإيمان البعض منهم بأن التعليم ومرافقه حق تتكفل به الدولة دون أحقية من أحد بجعل هذه المرافق بمقابل مالي يعود على هذه المؤسسات التعليمية بالفائدة، وأيضًا قد يكون من المعوقات القلة في رأس المال الكافي لتطبيق هذا التصور، وكذلك ضعف مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المعرفي والاستثمار فيه، وأيضًا ضعف قدرة الجامعات على تسويق ما تملكه من قدرات مالية وبشرية في البحوث والدراسات والاستشارات والمرافق.

ولعل من سبل مواجهة هذه التحديات: استثمار وسائل الإعلام، وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، واستثمار وسائل التواصل الاجتماعي داخل الجامعة وخارجها لنشر ثقافة التحول للاقتصاد المعرفي وتطبيق خطوات هذا التصور، وأيضًا العمل على تطوير الأنظمة واللوائح والإجراءات لتيسير عمليات التحول للاقتصاد المعرفي، وإعطاء الجامعات مزيدًا من الصلاحيات والاستقلال المالي والإداري الذي يساعد على اتخاذ القرارات وتسريع عمليات وإجراءات التحول، وفتح الآفاق للإبداع والابتكار.

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد الثاني والعشرون – يناير 2024م

سادسًا- التوصيات والمقترحات للدراسات المستقبلية:

توصيات الدراسة:

بناء على ما توصّلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

1 - ضرورة الاهتمام بتطوير الأداء الكامل داخل المؤسسة التعليمية لرفع مستوى واقع التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، وذلك من خلال:

- الاستفادة القصوى من التقنية الحديثة في كل الأعمال الإدارية والأكاديمية.
- تطوير ومراجعة الخطط الإستراتيجية التي تمتلكها الجامعات لتحقيق عملية التحول بكل اقتدار.
- توفير برامج تدريبية تُعني بالاقتصاد المعرفي لجميع العاملين.

2 - العمل على تخفيف أثر المعوقات التي تواجه عملية التحول للاقتصاد المعرفي، وذلك عن طريق:

- توفير المخصصات المالية الكافية لتحقيق عملية التحول للاقتصاد المعرفي، من خلال تطوير البنية التحتية لتقنية الاتصالات والمعلومات، وإنشاء شبكات اتصالات تساعد في نشر الأبحاث والدراسات.
- عقد الشراكات النافعة للجامعات مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
- حث وتوجيه القيادات لتحقيق عملية التحول للاقتصاد المعرفي في مدة زمنية مناسبة تتوافق مع تطلعات الدولة في مؤسساتها للتعليم العالي.

3 - السعي لتوفير متطلبات التحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القصيم، ويكون ذلك من خلال:

- حث أعضاء هيئة التدريس في جامعة القصيم على المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية المحلية والعالمية المتخصصة، وتقديم المفيد فيها للتسويق للجامعات السعودية، ونقل المفيد إليها.

- وضع الآليات المناسبة والكفيلة بمساهمة الكوادر البشرية في هذه الجامعات في تقديم الاستشارات البحثية والدراسات الميدانية.
- توفير بيئة محلية ومجتمعية داعمة للتطور والإبداع، وتؤمن بعملية التحول للاقتصاد المعرفي.

مقترحات لدراسات مستقبلية:

يقترح الباحث بعض الدراسات المستقبلية المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، وهي كالآتي:

- إجراء دراسة مماثلة على الجامعات الحكومية الأخرى.
- إجراء دراسة مماثلة بهدف المقارنة بين الجامعات الحكومية والأهلية.
- إجراء دراسات مماثلة تنقل تجارب وخبرات الجامعات العالمية المميزة، من خلال عقد المقارنات، وتقديم نماذج تُحاكى.

المراجع

أبو الشامات، محمد بن أنس. (٢٠١٢م). اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية،** ٢٨(١)،٥٩١-٦١٠.

أبو شعيره، خالد بن أحمد. (٢٠١٩م). مدى ممارسة جامعة حائل للاقتصاد المعرفي وتطلعاته المستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. **مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية،** ٢(٢)،١١-٣٩.

الأغا، إياد. (٢٠١٥م). **واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة وعلاقته بالمناخ التنظيمي.** رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

بشير، سارة بنت فتح الرحمن بن أحمد. (٢٠١٩م). **السياسات الداعمة لتطبيق اقتصاد المعرفة في السودان: دراسة تحليلية.** رسالة ماجستير. جامعة النيلين، السودان.

بن جيمة، مريم. (٢٠١٨). اقتصاد المعرفة ومبررات التحول إليه. **مجلة البشائر الاقتصادية.**، ٤، (١) ١٢٣-١٣٦.

جايل، عفاف. (٢٠١٥) **التخطيط الاستراتيجي لتنمية مهارات خريجي التعليم الجامعي لمواجهة المتطلبات المتجددة لسوق العمل في ضوء اقتصاد المعرفة**. مستقبل التربية العربية، مصر ، ٢٢ (٩٥). ١١٣- ١٤٩.

الحاج، أحمد بن علي. (٢٠١٤م). **اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره.** عمان: درا المسيرة للطباعة والنشر.

الحسن، أميرة بنت محمد بن علي. (٢٠٢٠م). واقع التحول نحو اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. **المجلة العربية للتربية النوعية،** ٤(١٣)،١٤١-١٦٢.

الحسنات، ساري عوض. (٢٠١٧). تفعيل الاستثمار في البنية التحتية مصدر مقترح لتمويل جامعة الأزهر بغزة. **مجلة البحث العلمي في التربية**. جامعة عين شمس. ١٨ (٩). ٢٧٥-٢٩٦.

الحشاش، خالد. (٢٠١٤م). **الاقتصاد المعرفي: الثورة المستدامة.** القاهرة: دار الكتاب الحديث.

الحمادي، فايزة وسالم، سماح. (٢٠١٧م). تنمية الموارد الذاتية للجامعات السعودية بالتطبيق على جامعة الملك فيصل. **ورقة مقدمة إلى مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة ٢٠٣٠**، جامعة القصيم، بريدة، ١٣-١٤ ربيع الثاني،٢٠١٧م.

الخليفة، عبد العزيز علي. (٢٠١٤). صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أنموذجا. **مجلة رسالة التربية وعلم النفس**، الرياض، (٤٦)، ٩٧-١٢٣.

الخماش، مشاعل. (٢٠١٣م). **نحو الجامعة الذكية وفقًا لمتطلبات اقتصاد المعرفة: تصوُّر مُقترح للتعليم العالي السعودي.** رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، السعودية.

دلكي، زبيدي وخليل، شرقي وعمر، عطا. (٢٠١٩م). اقتصاد المعرفة: الواقع ومتطلبات التحول التجربة الماليزية أنموذجًا. **ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية**، ٢ -٣ ديسمبر، (٢٠١٩م).

الربابعة، حمزة بن عبد الكريم والهياجنة، وائل بن سليم. (٢٠١٦م). تقييم دور الاقتصاد المعرفي في تمكين العملية التعليمية وتحدياته المعاصرة في الجامعات الأردنية. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، ٢٥(١)، ١٢١-١٤٢.

ربحي، كريمة. (٢٠١٨م). التحول نحو الاقتصاد المعرفي: حالة جزائر. **المجلة المصرية لعلوم المعلومات**، ٥(١)،٨٥-١٢٢.

رمضان، جابر. (٢٠١٥م). درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب. **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، ١١(٢)،٢١٩-٢٣٧.

شاهين، محمد بن عبد الله. (٢٠١٨م). **الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية.** القاهرة: دار حميثرا للنشر والتوزيع للترجمة.

الشمري، خالد. (٢٠١٢م). **مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية والمعيقات وسبل التحسين.** رسالة دكتوراة. جامعة اليرموك، الأردن.

الشمري، عبير ملفي. (٢٠٢٢م). **واقع التحول لاقتصاد المعرفة في كلية التربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.** رسالة ماجستير غير منشورة: الرياض

الصمادي، هشام بن محمد بن أحمد. (٢٠١٢م). درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. **مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، (٧)،١٢٥-١٤٤.**

الصائغ، نجاة بنت محمد. (٢٠١٣م). دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعوِّقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام. **المجلة التربوية الدولية، ٢(٩)،٨٤١-٨٦٠.**

عبد الجبار، الجوهرة بنت عبد الرحمن. (٢٠١٧م). دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتعزيز الاقتصاد المعرفي: مؤشرات الاهتمام به في الجامعات السعودية. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٣(١)،٥٨-٨٨.**

عبد الرؤوف، إبراهيم بن عبد الله. (٢٠١٧م). **اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري،** دراسة تحليلية مقارنة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

عبد العال، عنتر. (٢٠١٣م). تصور مقترح لتطوير الاقتصاد المعرفي بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات العالمية. **المجلة الدولية للإبداع والدراسات التطبيقية، ٢(٤)،٥٩٧-٦١٢.**

العزيزي، محمود عبده. (٢٠١٩م). تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة. **مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية الاجتماعية، ٦(٢٣). ٨ – ٧٨.**

العساف، صالح حمد. (٢٠١٢). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية.** ط:٩، الرياض: مكتبة العبيكان.

عسيري، زهرة محمد. (٢٠١٧). **تسويق البحوث العلمية في الجامعات السعودية من منظور اقتصاد المعرفة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك خالد. أبها.

علة، مراد. (٢٠١٤م). **الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجا.** رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة زيان عاشور.

العويني، أريج بنت محمد. (٢٠١٦م). **إستراتيجية مقترحة لتحول الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.** رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

قاش، خالد وهولي، رشيد. (٢٠١٣م). اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق القدرة التنافسية للصناعات العربية. **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،** (٣).٢٣-٤٤.

القرني، علي حسن. (٢٠٠٩). **متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة: تصور مقترح.** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى: مكة المكرمة.

القطاونة، عادل محمد. (٢٠١٣). **أهمية الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي.** مسترجع من: https://www.ammonnews.net/articale/177970

كافي، مصطفى بن يوسف. (٢٠٠٩م). **التعليم الإلكتروني والاقتصاد المعرفي.** دمشق: دار رسلان.

الكبيسي، صلاح الدين. (٢٠٠٥م). **إدارة المعرفة.** القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

محمد، سماح. (٢٠١٣م). حاضنات الإبداع العلمي في الجامعات في ضوء اقتصاد المعرفة. **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس،**٤١(٣)،٥١-٨٦.

المخزنجي، أماني بنت صلاح. (٢٠٢٠م). مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره في قياس التنمية المستدامة في مصر. **مجلة مصر المعاصرة،** ١١١(٥٣٧)،٢٤٣-٢٨٤.

موسى، فؤاد. (٢٠١٥م). **المملكة تستبق دول العالم بالتحول إلى الاقتصاد المعرفي في عام ٢٠٢٠م**، صحيفة أرقام الإلكترونية. مُسترجع من: https://cutt.us/ybTh3

النمر، أمين بن محمد. (٢٠١٨م). دور جامعة نجران في تحقيق مفهوم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس. **مجلة دراسات في العلوم التربوية**،٤٥(٤)،٣٣٣-٣٥٢.

النجار، نداء محمد. (٢٠١٢م). دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة حالة الجامعة الإسلامية. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإدارية**، ٢٢(١)،٣١-٦٣.

نجم، عبود نجم. (٢٠٠٨). **إدارة اقتصاد المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات**. ط٢، عمان: الوراق للنشر والتوزيع.

الهاشمي، عبدالرحمن، والغزاوي، فائزة. (٢٠١٠). **المنهج والاقتصاد المعرفي**. عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر.

الوادعي، سعيد بن صالح. (٢٠٢٠م). **تصوّر مُقترح لتطوير الاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة.** رسالة دكتوراة منشورة، كلية التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

وزارة التعليم العالي. (٢٠١١م). مستقبل الجامعات في الاقتصاد المعرفي. **تقرير في مجلة الراصد الولي**. (٢).

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (٢٠١٤م). **الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة: تحول المملكة إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة.** المملكة العربية السعودية.

وثيقة برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠. (٢٠١٦م). **برنامج التحول الوطني.** رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.